أثر دعوة ابن مضاء القرطبي في مهدي المخزومي من خلال كتابه في النحو العربي: نقد وتوجيه

Impact Of Ibn Modhaa El-Quortobi in Mahdi El-makhzoumi Through his book « In Arabic Syntax Critic & Guide

د/ سيدي محمد بن كعبة
أستاذ محاضر قسم (ب)
sbenkaba@gmail.com
جامعة لونيسي علي البليدة 2- (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2019/01/22 تاريخ القبول:2019/02/18 تاريخ النشر: 2019/03/19

الملخص: يعالج هذا البحث بابا من أبواب النحو العربي، وسبل تيسيره، متتبعا مسيرة التيسير منذ ثورة ابن مضاء القرطبي في القرن السادس الهجري إلى الفترة الحديثة، التي انبرى فيها مجموعة النحاة محاولين إعادة بناء النحو العربي وفق قواعد بسيطة وسليمة، كان مهدي المخزومي واحدا منهم، غير أنه أنكر فضل ابن مضاء في الثورة على أصول النحو القديمة، غير أن هذه الورقة تثبت تأثره بالدعوة المضائية، خاصة في نظريتي العامل والعلل.

الكلمات المفتاحية:ابن مضاء، مهدي المخزومي، تيسير النحو، العلل، العامل.

Abstract : *This research surveys a part of Arabic grammar and how to facilitate it through going back to the time of Ibn Moudaa El Kortobi during the 6 centery of legacy up until now . Many Arabs grammar using simple rules , such as Mehdi El Makhzoumi despite of this denial to Ibn Moudaa's achievement concerning traditional Arabic grammar consequently , the current research study aims to demonstrate that he has been influenced by Ibn Moudaa, basically by his two theories and causes .*

Keywords: *Ibn Moudaa , Mehdi El Makhzoumi , simplify the grammar , the ills , operator*

Résumé **:** a présente recherche aborde un volet de la Grammaire arabe et la manière de la faciliter tout en remontant à l'époque de Ibn Moudaa El Kortobi au 6 ème siècle de l'hégire jusqu' aujourd'hui.Plusieurs néologues arabes tel que Mehdi El Makhzoumi ont tenté de réformé la Grammaire arabe selon des règles simples ,quoiqu'il ait nié le rôle de son confère Ibn Moudaa en ce qui concerne sa réforme de la grammaire traditionnelle arabe.En sommes, la présente étude sert à démontrer qu'il a été influencé par Ibn Moudaa notamment au niveau de ses deux théories de ..... et les causes.

Mots-Clés : Ibn Moudaa , Mehdi El Makhzoumi , Facilitation de la grammaire , maux , operateur .

أحرزت الحركة العلمية ببلاد الأندلس تقدما كبيرا في العلوم والآداب العربية على اختلافها، بل وصلت إلى مقارعة نظيرتها المشرقية، بما حوته أرض الأندلس الزكيّة، أين اجتمعت فيها مختلف الأجناس البشرية، ما أنتج أفكارا نورانية، لا زالت تلهج بذكرها الإنسانية، فقد غطّت شهرة ابن حزم (ت 456ه) على علماء الظاهرية، ودحضت فلسفة ابن رشد الحفيد (ت 595ه) الدعاوى الغزالية، كما أبدعت مخيّلة ابن شهيد (ت 426ه) رسالة نقدية، قلّدها حكيم المعرة فكانت سرقة علمية، دون أن ننسى فلسفة ابن طفيل (ت 581ه) وثورة ابن مضاء (ت 592) على الدراسات اللغوية، التي أصبحت في وقتنا أساس التيسيرات النحوية.

وسنعرض في هذا البحث لعَلَمٍ من علماء الأندلس الذي استطاع أن يحدث ثورة في ميدان الدراسات النحوية، إنه ابن مضاء القرطبي الذي لم يجد في وقته من يأخذ بأفكاره، حتى جاءت الفترة الحديثة، ونفض العرب غبار التخلف عن موروثهم العلمي ، فإذا بهم يكتشون كنوزا ضخمة، تنم عن عقول مبدعة، كان شوقي ضيف من بين علماء اللغة المحدثين الذين نقّبوا عن هذا التراث، فإذا به يعثر على كنز ثمين، متمثل في

كتاب ـ الردّ على النحاة ـ لابن مضاء، فكان هذا الكتاب نبراسا لثلة من اللغويين المحدثين، حاولوا تيسير قواعد النحو العربي، ومن بين هؤلاء الذين انبروا للعمل على تيسير النحو في الفترة المعاصرة، نجد مهدي المخزومي العراقي تلميذ إبراهيم مصطفى، الذي حاول تيسير النحو العربي وفق طرح جديد؛ وسنحاول في هذا البحث الإجابة عن الأسئلة التالية:

ما مدى تأثير ابن مضاء في الطرح الذي جاء به مهدي المخزومي؟ وهل اِعترف بتأثره بابن مضاء؟

التعريف بابن مضاء القرطبي:

هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حريث بن عاصم بن مضاء[1]، ولد سنة 513هـ بقرطبة. شغل منصب قاضي الجماعة بمراكش، كما ألف ثلاثة كتب هي الردّ على النحاة، المشرق في النحو، تنزيه القرآن عمّا لا يليق بالبيان، حفظ التاريخ الكتاب الأول بينما ضاع الثاني والثالث[2]. توفي بإشبيلية سنة 592هـ[3].

عاش ابن مضاء في عصر من أزهى العصور في تاريخ المغرب والأندلس، فقد حرص حكام الدولة الموحدية على تشجيع العلماء، والاعتناء به؛ فعرفت هذه الفترة انتشارا كبيرا للعلوم والمعارف المختلفة، وانفتاح في الطرح، وتطلع إلى التجديد؛ فوفرت هذه البيئة جوّا مناسبا لابن مضاء، ليعلن ثورة على أصول النحو القديم، متأثرا بالأجواء الثقافية التي عاش فيها، والتي أسهمت بقسط كبير في بلورة شخصيته العلمية وتوجيه آرائه النحوية، ضف إلى ذلك تأثره بالمذهب الظاهري[4]، وهو مذهب يقوم على التقيّد بظاهر النّص، دون الخوض في التفسير والتعليل، وقد استوحاه ابن مضاء من الفقه، محاكيا بذلك ظاهرية ابن حزم، فقد قصد بنظريته هذه إعادة بناء هيكل النحو العربي، وفي سبيل بلوغ هدفه، فقد شنّ حملته الشعواء على النحاة، وما ذهبوا إليه من مغالاة في القضايا النحوية والصرفية في كتابه (الرّد على النحاة)، داعيا الى تخليص النحو العربي مما علق به، من أعباء تثقل اللغة العربية و تعرقلها. فمع بزوغ القرن الرابع الهجري وما تلاه ، بدأ النحاة يتنازعون الأحكام النحوية، ويتعسفون في صناعة قاعدة ، أو لغة لكل ما يواجهونه في لغة السابقين على ما استَنَّ النحويون من قواعد وأقيسة، أثارت استياء ابن مضاء، بما حملت من تعقيدات؛ ذلك أنّ الرّجل كان مطّلعا على أغلب كتب النحو التي ألّفها المشارقة، من أمثال سيبويه وابن جني والسيرافي و.....

ورغم أن محاولة ابن مضاء كانت محاولة جسورة، وقصده كان شريفا لرغبته في تيسير النحو ، لإدراكه الصعوبة التي دمغت النحو، من جراء ميل النحاة إلى الفلسفة والمنطق وعلم الكلام، إلّا أن محاولته لم يكتب لها الانتشار الواسع آنذاك ، ولعل من الأسباب التي حالت دون انتشار الفكر المضائي نذكر:

1- اِرتكازه في بناء نظريته على أساس الفقه الظاهري، فطويت محاولته في النحو كما طويت محاولة أبي داود وابن حزم في الفقه.

2- عدم تفريقه بين النحو العلمي والنحو التعليمي، فالنحو العلمي يراد به النحو المتخصص الذي لا يفهمه إلا المتخصصون في الميدان، لأنه يقوم على التعليل والجدل وذكر المسائل الخلافية، كما هو حال كتاب " الإنصاف في مسائل الخلاف وأسرار العربية " لابن الأنباري. أما النّحو التعليمي فهو نحو مبسط.

3- المناكفة التي كانت موجودة، ولازالت بين المشارقة والمغاربة، فلو كانت تلك الدعوة مشرقية لربما لاقت التأييد والتشجيع والانتشار.

4- لازمة المغاربة المتمثلة في عدم اهتمامهم بآدابهم وعلمائهم وأنسابهم، ولا أدل على ذلك ما أنشده ابن حزم رحمه الله في هذا المعنى:

أنا الشّمسُ فِي جوِّ العلومِ منيرةٌ *** لـــــكنَّ عيبي أنَّ مطلعيَ الغـرب
وَلَو أَنَّنِي مِنْ جَانِبِ الشّرقِ طالعٌ *** لَجَدَّ عــلى ما ضاعَ من ذِكْرِيَ النّهبُ
وَلِي نَحوَ أَكـنَافِ العــراقِ صَبَابةٌ *** ولا غَرْوَ أَنْ يَسْتَوْحِشَ الكَلِفُ الصَّبُ
فَإِن يُنــزِلِ الرَّحــمنُ رَحلِيَ بينَهمْ *** فحــينَئِــذٍ يَبْــــدُو التَأسُّفُ وَالكَرْبُ
فكَم قَائِــلٍ أَغفَــلْتُهُ وَهوَ حَاضِرٌ *** وَأَطــلُبُ ما عَنهُ تَجِــــئُ بِهِ الكُتُبُ
هُنَالِكَ يُــدْرَي أنَّ لِلْبُعْــــدِ قِصَّةً *** وَأَنَّ كَـــــسَادَ العِــــلمِ آفَتُهُ القُرْبُ[5]

غير أن الفترة الحديثة نفضت الغبار عن آراء الرّجل، وحاولت محاكاة ما دعا إليه، فقد اهتم قطاع واسع من الدارسين المحدثين بآراء وأفكار ابن مضاء، لعل أبرزهم إبراهيم مصطفى وشوقي ضيف ومهدي المخزومي الذي سنحاول التعرف على أهم الآراء التي طرحها في ميدان تجديد النحو ، ومدى تأثير ابن مضاء في أفكاره.

التعريف بمهدي المخزومي:

هو مهدي بن الشيخ محمد صالح المخزومي ولد بالنجف (العراق) سنة 1910م[6]، انحاز إلى الدراسة القديمة فدرس النحو والبلاغة ومعالم الأصول وصار يشار إليه بالبنان بين أقرانه، فارق المدارس الدينية عام 1935، وعيّن وكيل معلم في مدرسة ابتدائية.

اِلتحق عام 1938 بالبعثة الأدبية إلى مصر، وأعاد الكرّة سنة 1941 لينال شهادة الباكالوريا عام 1943، ليرجع إلى العراق في نفس السنة ويمتهن التعليم في دار المعلمين الريفية ببغداد[7].

عاد إلى مصر وتحصل على شهادة التخصص العالي " الماجستير" سنة 1951 بدراسة وسمها بـ " الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه"، والتي أشرف عليها أستاذه إبراهيم مصطفى، استمر في طريقه ليكمل دراسته العليا في الدكتوراه ببحث معنون بـ " مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو" سنة 1953[8].

انتسب إلى كلية الآداب بجامعة الرياض سنة 1963، ليعهد إليه برئاسة قسم اللغة العربية وآدابها.

عاد إلى وطنه سنة 1968، واستمر في أداء رسالته العلمية دون كلل، إلى أن وافته المنيّة يوم 1993/03/05 بمنزله ببغداد[9].

ترك مجموعة من المؤلفات منها: " مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو" و " الخليل بن أحمد الفراهيدي : أعماله ومنهجه" و " الدرس النحوي في بغداد" و " أعلام في النحو العربي" و " قضايا في النحو وتاريخه" كما اشترك في تحقيق كتاب " معجم العين " و " مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن" وغيرها من المؤلفات، إلاّ أن أرقى الأعمال التي تركها هي " في النحو العربي: نقد وتوجيه" و " في النحو العربي: قواعد وتطبيق" اللذان نال بسببهما جائزة على أنهما من الأعمال العلمية الراقية. تجدر الإشارة إلى أنه كان ينظم الشعر[10].

التعريف بكتاب " في النحو العربي نقد وتوجيه" وأسباب تأليفه:

يعد كتاب " في النحو العربي : نقد وتوجيه" لمهدي المخزومي، من أهم الكتب التي طرحت مسألة تيسير النحو، طبع لأول مرة سنة 1965، وأحرز جائزة جمعية أصدقاء الكتاب في بيروت، أما طبعته الثانية فكانت سنة 1986، عرض لمسائل نحوية مهمّة لطالما شغلت بال الكثير من النحاة القدامى والمحدثين؛ من بينها:
الجملة وما يتعلق بها من مسند ومسند إليه؛ وعلى أي أساس يمكن التفصيل في أقسامها، كما تناول مسألة الإعراب وعلاماته؛ فبدأ بتقديم رأيه ومفهومه لكل من الجملة والإعراب، ثم عرض رأي القدامى، لينتقل إلى مناقشة الفكرة، وإعطاء وجهة نظره التي يراها مناسبة.
كما تناول أيضا ما تعلق بالفعل من تنازع واشتغال، وكذا أفعال الكينونة والمقاربة بتصنيفها تصنيفا جديدا رآه مناسبا لذلك.
وتحدّث عن أساليب التعبير من توكيد ونفي واستفهام وجواب وغيرها، والتي رآها مهمة بالنسبة للدرس النحوي، غير أ، النحاة القدامى لم يعطوها المكانة المهمة، وفي الأخير تحدّث عن الوظيفة اللغوية التي تؤديها بعض الأدوات كـ (ما) و (أنّ) في اللغة العربية.

دواعـي تأليف الكتاب:

إن تجربة مهدي المخزومي في التعليم واحتكاكه الدائم بالمتعلّم، جعلاه يدرك ما هي أهم الصعوبات التي يمكن أن تواجه متعلّم قواعد اللغة العربية، خاصة في فهم المصطلحات المتعلقة بالنحو، وكذا كثرة الآراء بين النحويين.
فهذه الأسباب جعلته يهتدي إلى تأليف هذا الكتاب، وفيه يقول مصطفى السقا:" وقد أخبرني الدكتور مهدي المخزومي مؤلف هذا الكتاب أنه رسم منهج كتاب جديد للنحو المدرسي، مهذب جامع لأصوله وأبوابه، تطبيقا على ما رسمه في كتابه " نقد وتوجيه"، وسيكون الكتاب خاليا من النظريات التعسفيّة، وما بني عليها من أبواب معقدة، كنظرية العامل وبابي الاشتغال والتنازع ....."[11].

تأثره بدعوة ابن مضاء القرطبي:

فرّق مهدي المخزومي بين محاولة أستاذه إبراهيم مصطفى من خلال كتابه " إحياء النحو " الصادر سنة 1937م، وبين دعوة ابن مضاء القرطبي من خلال كتابه " الرّد على النحاة " في القرن السادس، والتي قام بتحقيقها شوقي ضيف سنة 1947م.
رأى أن محاولة أستاذه اعتمدت على "منهج حديث أراد أن يهدم الأوضاع الأولى وأن يعيد بناءها من جديد، بما تيسّر له من ثقافات حديثة، وبما وصل إليه من نتائج قرّرها الدرس الحديث"[12]. وهكذا يعتبر منهج أستاذه منهجا نابعا من الثقافات والدراسات اللغوية الحديثة؛ أما محاولة ابن مضاء القرطبي، فقد قال أنها:" منهج، إن ظهر في مظهر التجديد في الظاهر، فليس من التجديد في شيء لأنه لم يغيّر أصلا، ولا جاء بجديد، ولم يناقش فكرة العامل إلا في ضوء المذهب الظاهري"[13].

ورغم هذا الانتقاد الذي أبداه مهدي المخزومي اتجاه ابن مضاء القرطبي، إلا أنه من خلال استقرائنا لتراث الرجل وجدناه متأثرا بابن مضاء، وإن ادعى عكس ذلك. وسنعرض فيما يلي لأهم الآراء التي جاء بها المخزومي وتحدّث عنها ابن مضاء.

1/ نظام العلل في النحو العربي:

ما إن شرع علماء العربية بجمع اللغة وتدوينها ودراستها واستخلاص أحكامها وقوانينها، حتى ارتبط ذلك بتعليل الكثير من ظواهرها المختلفة، مما جعل العلة من أركان القياس المهمة، فحاولوا أن يضبطوا حدّها بقول بعضه :" هي تغيير المعلول عما كان عليه"[14]؛ وعرّفها آخر بقوله:" إنّ الشيء الفلاني علّة لكذا لا يريدون به أنه موجب له، بل المعنى أنه شيء إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم"[15].

وقد قسّم الزجاجي العلل على ثلاثة أضرب؛ إذ قال: "وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: عِلَل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية؛ فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلّم كلام العرب؛ لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلَّ كلامها منها لفظًا، وإنما سمعنا بعضًا فقِسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنا لما سمعنا قامَ زيدٌ فهو قائمٌ... عرفنا اسم الفاعل، فقلنا: ذهب فهو ذاهب، فمن هذا النوع من العِلَل قولنا: إن زيدًا قائم، إن قيل: بمَ نصبتم زيدًا؟ قلنا: بـ"إنَّ"؛ لأنَّها تنصب الاسم وترفع الخبر؛ لأنا كذلك علمناه ونعلمه، فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب، فأما العلة القياسية: فأن يقال لمن قال: نصبت زيدًا بـ"إنَّ" في قوله: "إن زيدًا قائم": ولمَ وجب أن تنصب "إنَّ" الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقال: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى المفعول، فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب لها شبه بالمفعول لفظًا، والمرفوع بها شبه بالفاعل لفظًا، فهي تشبه من الأفعال إلى ما تقدمه مفعوله على فاعله، نحو: ضرب أخاك محمد، وما أشبه ذلك.

وأما العلّة الجدلية النظرية :فكلُّ ما يعتل به في باب "إنَّ" بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أيّ جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية، أم المستقبلة، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة؟"[16].

وعمل جهابذة اللغة منذ عهد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117ه)، والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 ه) وسيبويه (ت 180ه) والمبرّد (ت 285ه) والزجاجي (ت337 ه) وابن جنّي (392 ه)، على البحث في العلة والتوسع فيها. غير أن ذلك التوسع ، أدخل هذا البحث عالم الفلسفة والمنطق، ما جعل النحاة يخروجون عن واقع الاستعمال اللغوي، ويلجؤون إلى التأويلات المنطقيّة البعيدة التي زادت النفور من النحو وتعلميه، ومن أمثلة ذلك، ما يرويه أبو حيان في كتاب المقابسات، إذ يقول: " وقف أعرابي على مجلس الأخفش، فسمع كلام أهله في النحو وما يدخل معه، فحار وعجب، وأطرق ووسوس، فقال له الأخفش: ما تسمع يا أخا العرب . قال :أراكم تتكلمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا "[17]. وبهذه المنهجيّة في دارسة اللغة وشرح قواعدها حصل التباعد بين النحو واللغة، كما يرى بعض الباحثين، فأصبحت معظم الدراسات اللغويّة تستقي مادتهنا من الذهن.

أ/ العلل النحوية عند ابن مضاء القرطبي:

حاول ابن مضاء طرح فكرة إعادة بناء أصول النحو العربي على أسس جديدة ، هدفها تخليصه من السوفسطائية التي اعترته، ومن أهم هذه الأسس، نظام العلل، التي رأى أنها تكبل عقل المتعلم ، أكثر مما تنوّره، وتعقّد مسائل النحو أكثر مما تحلّها، فتفتقت قريحته بنظرية جديدة، تقوم على تعديل هذا النظام، بأن تحذف العلل الثوان والثوالث، وتبقي على العلة الأولى (التعليمية)، فابن مضاء لم يرفض نظام العلل بالجملة، كما فعل الظاهريون قديما، وكما يزعم بعض النحاة حديثا، بل أقرّ العلّة الأولى لفائدتها التعليمية، وضرب أمثلة كثيرة لهذا الغرض حيث قال: " وممّا يجب أن يسقط من النحو: العلل الثوان والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل هل زيدٌ؟ من قولنا: قام زيدٌ ، لمَ رُفِعَ؟ فيقال: لأنّه فاعل، وكل فاعل مرفوع ، فيقول ولِمَ رُفِعَ الفاعل؟ فالصواب أن يقال له كذا نطقت به العرب"[18]. وذلك لأن العلل الثوان والثوالث لا تفيدنا في شيء، ولا يضرنا تجاهلها في شيء، "ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه، وقال: فلِمَ لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأن الفاعل قليل لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأُعطي الأثقل، الذي هو الرفع، للفاعل، وأُعطي الأخف، الذي هو النصب، للمفعول، لأن الفاعل واحد، والمفعولات كثيرة، ليقلَّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون. فلا يزيدنا ذلك علماً بأن الفاعل مرفوع"[19]. ثم يمضي فيقسم العلل إلى ثلاثة أقسام، قسم مقطوع به، وقسم فيه إقناع ، وقسم مقطوع بفساده ...والفرق بين العلل الأولى والعلل الثواني والثوالث ، أن العلل الأولى بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق الكلام العربي، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك ؛ وهو في هذا يخرج عمّا عمل به النحاة القدماء .

ب/ العلل النحوية عند مهدي المخزومي:

رأى المخزومي أن اللغة ترجمان للفكر ، وأداة من أدواته ، ولذا فتقدير الدارس وتأويله مستأنسا بفهم الأساليب ، أو مدركا للقرائن التي تركها الاستعمال ، دلائل على الساقط من الجملة ، لا ينفيه البحث اللغوي[20]. ولذا كانت تعليلات الخليل وتأويلاته (في رأي المخزومي) قائمة على هذا الأساس[21]. فقد جاءت بطريقة الجزم أو القطع. وكان فيها بمثابة من امتلك ناصية اللغة ، فلم يفترض فيها افتراضا يبعدها عن الطابع اللغوي الصحيح. وهي بعيدة عن التخيل والجدل الذي ظهر فيما بعد.

غير أن الذي حصل فيما بعد؛ هو أن العلة أصبحت غاية لذاتها، بتأثير من الفلسفة والمنطق. ولهذا أطلق المخزومي دعوته بعودة النحو إلى منابعه الأولى، التي رآها متمثلة بالخليل بن أحمد والفراء، ذلك أن سمات العلة عندهما لم تخرج عن طابعهما اللغوي الصحيح.

ولكي تكون الصورة أكثر وضوحا ننقل نماذج من تعديلات المخزومي ، لنرى بعدها طبيعة العلة التي يدعو إليها:

فعندما تحدث عن المرفوعات، قال: " وأما المرفوعات تبعا، فموضوعات:

1. خبر المبتدأ نحو (أخوك) في قولنا: خالد أخوك، .....ولم يكن (خبر المبتدأ) ليكون مرفوعا، إلا لأنه وصف للمسند إليه أو المبتدأ"[22].

2. وقال أيضا:" أما جمع المذكر السالم، فالواو التي هي مطل للضمة فيه علم الجمع وعلم الإسناد ... والياء التي هي مطل للكسرة فيه علم الإضافة ... ولم يعبئوا بالنصب ..... لأنه إذا أريد أن يجعل نصبا وأوتي له بالفتحة اشتبه بالمثنى"[23].

وقال: " أكبر الظنّ أن بناء (أفعل) ليس بفعل كما يفهم من هذه الكلمة، لأن الفعل يتميز بشيئين: أولهما، أنه مقترن بالدلالة على الزمن، وثانيهما أنه يبنى على المسند إليه ويحمل عليه"[24].

والملاحظ على حجج ابن مضاء والمخزومي أن تعليلاتهما اهتمت بتوضيح المعنى للدارسين، وابتعدت عن أسباب الفلسفة والمنطق والتعلق بالفروع، فابن مضاء ألغى العلل الثواني والثوالث التي رأى أنها تجنح للفلسفة ، أكثر مما تجنح للتعليل النحوي، بينما اكتفى المخزومي بما بتقدير الدارس وتأويله، مستأنسا بفهم الأساليب في كلام العرب.

2/ إلغاء نظرية العامل:

عرّف النحاة العامل النحوي بقولهم: " ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا"[25]؛ ولعل مقصدهم كان تعليميًّا في المقام الأول، قال ابن جنّي: "والصوت مما لا يجوز أن يكون إليه الفعل، وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه كـ (مَرَرْتُ بِزَيدٍ) و (لَيْتَ عَمرًا قَائِمٌ)، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء"[26] .

اتضح من فكرة النحاة عن العامل أن لآرائهم اتجاهين: أحدهما شائع مشهور، مؤداه أن العامل (لفظي أو معنوي) مؤثر حقيقة ، وأن تأثيرَه هو الحركات والسكنات والحروف في أواخر الكلمات، وأما الاتجاه الآخر فلم يكن له ما للأول من الشهرة والتطبيق، وقوامه أن العوامل إشارات للعمل فقط .كما قال ابن الأنباري ، أو ممهدة للعمل وضرورة لوجوده كما قال ابن جني[27].

أ/ إلغاء نظرية العامل عند ابن مضاء:

دعا ابن مضاء إلى إلغاء نظرية العامل، التي هي الركن الركين في بناء قواعد النحو العربي، فقد جعل من رأيه نهجًا فكريًا التزمه في كلّ ما عرض له من قضايا النحو، ففي حديثه عن العامل مثلا قال: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحويُّ عنه، وأنبه على ما اجمعوا على الخطأ فيه. فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيدٌ عمراً) أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه ضرب"[28].

كذلك رفض ابن مضاء الاتجاه الذي يقول : " أن العامل (لفظي أو معنوي) مؤثر حقيقة ، وأن تأثيرَه هو الحركات والسكنات والحروف في أواخر الكلمات "، حيث بنى رفضه على أساس منطقي عقلي، قال: " وإما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلاً وشرعاً، لا يقول به أحداً من العقلاء لمعانٍ يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه : منها أن شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل، فلا ينصب زيد بعد أن في قولنا (إن زيداً) إلا بعد عدم إن.

فان قيل بِمَ يُرَدُّ على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة؟ قيل: الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى، كذلك الماء والنار وسائر ما يفعل، وقد تبين هذا في موضعه. وإما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع"[29].

فابن مضاء يرى أن العوامل ذوات وأدوات تحضر وتغيب، وتتغير من حالة إلى حالة، بينما العوامل النحوية ليست كذلك، فهي مجرد علامات تسهل على المتكلم الاهتداء إلى الحركة المطلوبة.

ب/ إلغاء نظرية العامل عند مهدي المخزومي:

تحدّث المخزومي عن نظرية العامل، وأرجع سبب خوض النحاة فيها قديما، إلى طغيان الجانب الفلسفي على أصول النحو العربي[30]، فالفلسفة هي التي جاءت بفكرة العامل، وعلى النحاة التخلص منها، لأنه لا اعتبار لها في كلام العرب، قال: " فقد حاولت في هذه الفصول ـ ما وسعني ذلك ـ أن أخلّص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه، وأن أسلب العامل النحوي قدرته على العمل ....وإذا بطلت فكرة العامل، بطل كل ما ينبني عليه من تقديرات متمحلّة لم تكن لتكون لولا التمسك بها، وبطل كل ما اعقدوا من أبواب أساسها القول بالعامل كباب التنازع، وباب الاشتغال، ثم بطل كل ما انتهوا إليه من أحكام ، كالقول بالإلغاء والتعليق، والقول بوجوب تأخير الفاعل عن الفعل ..."[31].

فعمل على إلغاء العامل بالكامل حيث قال:" .....، كما أنه ليس في اللغة عامل، كما تصور النحاة وقرروا، فلا الفعل وما لا يشبهه الفعل ولا الحروف المختصة بقادرة أن تعمل، ولا هي بعلل وأسباب، كما أن الحركات ليست آثارا لها، وإنما هي أعلام لغوية لوظائف لغوية، أو معان إعرابية، أو قيم نحوية تؤديها الكلمة في ثنايا الجملة، والجملة أحيانا في ثنايا الكلام"[32].

فالحركات الإعرابية كما يرى المخزومي من عمل اللغة وليست آثارا لعوامل[33]، أي الفصل بين دلالات الحركات الإعرابية ونظرية العامل.

وسنعرض فيما يلي للحركات الإعرابية التي أوردها المخزومي في كتابه، وعلّل بها لآرائه:

المرفوعات:

يرى المخزومي أن الضمة ، لا تشير بأي حال من الأحوال إلى العامل سواء لفظي أو معنوي ، حيث قال:" والقول بأن الضمة علم الإسناد لا يشير بحال إلى العامل، ولا يزعم وجوده والواقع أن الضمة ليست أثرا لعامل لفظي، ولا معنوي، وإنما هي مظهر من مظاهر العربية في توزيع الوظائف اللغوية، أو القيم النحوية"[34].

فالمرفوعات في العربية كما قرر النحاة كثيرة، منها المبتدأ، ومنها الخبر ومنها الفاعل واسم كان وخبر إن والتوابع الأربعة، .... وقد أطالوا الكلام في كل موضوع على حدة، وذهبوا في تقريره كل مذهب، وأثقلوا تفصيلاتهم وتأويلاتهم على الدارس ، ولم يكونوا ليفردوها على النحو الذي فعلوا لولا تمسكهم بفكرة العامل، ومحاولتهم إخضاع اللغة لأوضاع منطقية عقلية .....فقالوا : أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والفاعل مرفوع بالفعل واسم كان مرفوع بكان...

ليخلص بالقول إلى أن:" كلا من المبتدأ والفاعل والنائب عن الفاعل يقوم مقام الفاعل عندهم في جميع أحكامه من كونه مرفوعا، ومن مطابقة الفعل إياه في النوع والعدد، فجميع هذه الموضوعات إنما جيء بها ليتحدث عنها بحديث، أو ليسند إليها، فهي جميعا مسند إليه، وهي إذن موضوع واحد.

وأن كلا من خبر المبتدأ وخبر إنّ والتوابع للمسند إليه ينبغي أن تدرس في باب واحد، لأنها في واقعها توابع للمسند إليه، وأنها رفعت لأنها صفات تابعات له، مكملات إياه، لا لأنها موضوعات مستقلة مرفوعة أصالة.

المنصوبات:

أما عن المنصوبات فإنه ينظر إليها نظرة مختلفة تماما عن نظرة القدامى ، فقد قسمها على نوعين يصلحان لحركة النصب، بينما رأى أن نوعا آخر لا يصلح للنصب مطلقا لأن أصله الرفع وعلل لذلك بشواهد من القرآن الكريم وأشعار العرب.

يقسم المنصوبات في العربية موضوعات كثيرة، بعضها يؤدي وظيفة لغوية، وبعضه لا يؤدي هذه الوظيفة، ولكنه منصوب لأن الفتحة في ردج الكلام أخف من غيرها من الحركات.

فمن الأول : المفاعيل والحال والتمييز والمستثنى والتوابع.

ومن الثاني المناديات المنصوبات والتي لم تنصب إلا لأن الفتحة أخف ما يستعان به على تحريكها في درج الكلام مثل المنادى المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة.

ورأى أن موضوعات لا يجب أن تنصب لأنها مسند إليه أو مضاف إليه؛ فأنّ وليت ولعلّ ولكنّ وكأنّ . إن الاسم بعدها مسند إليه قطعا، وحق المسند إليه الرفع، وقد جاء مرفوعا في الصحيح من كلام العرب في الاختيار والاضطرار كقوله تعالى: "إن هذان لساحران" وقوله تعالى: "إن الذين ءامنوا والذين هادوا والنصارى والصابون"، فقد عطف الصابئون وهو رفع على اسم أن قبل أن تستكمل الجملة[35].

أما عن الكسر، فقال:" الواقع أن حروف الجر ليست عاملة، كما أنه ليس في اللغة عامل، كما تصوّر النّحاة وقرّروا، فلا الفعل وما لا يشبهه الفعل ولا الحروف المختصة بقادرة أن تعمل، ولا هي بعلل وأسباب، كما أن الحركات ليست آثارا لها، وإنما هي أعلام لغوية لوظائف لغوية، أو معان إعرابية.

وقد سمى الكوفيون حروف الجر بحروف الإضافة. وقد قال سيبويه أن الجرّ إنما يكون في كل اسم مضاف إليه [36] ؛ ثم قال:" إن حروف الجر وسائر الحروف العربية الأخرى لم تكن حروفا بادئ ذي بدء، ولكنها استعملت أسماء، أو أفعالا دالات على معان تامة مستقلة ، ثم تعرضت لتأثيرات الاستعمال فأفرغت من معانيها.

مثل علي وعن مثلا، ف علي ما تزال تستعمل فعلا، وترسم علا، وتستعمل اسما بمعنى فوق، (من علِ) نزل الفارس من على فرسه[37].

سعى المخزومي من خلال هذا الطرح إلى إلغاء نظرية العامل التي تؤدي بدورها إلى التخلي عن كثير من أبواب النحو كبابي التنازع والاشتغال ، وما يترتب عنهما من تقديرات وتعليلات لا تنطبق بحال على أصول اللغة، ومن هنا يتبين لنا تأثر المخزومي بابن مضاء.

خاتمة:

نخلص في الأخير إلى أن مهدي المخزومي بنى آراءه على نقد التراث النحوي القديم، ولكن في حقيقة الأمر لم تكن دعوته إلا امتدادا لدعوة ابن مضاء، ولا أدلّ على ذلك من أننا وجدانهما يشتركان في نقد نظرية العلل والعامل، غير أن سبل معالجتهما اختلفت، فبينما ألغى ابن مضاء العلل الثواني والثوالث وأبقى على العلة الأولى التعليمية التي يحتاج إليها المتعلم لتبرير قوله، نجد المخزومي يربط العلة بالمتحدّث، فهو يرى أن اللغة ترجمان للفكر ، وأداة من أدواته ، ولذا فتقدير الدارس وتأويله مستأنسا بفهم الأساليب ، وهذا منطلق الخليل وجهابذة اللغة الأوائل، غير أن الذي حصل فيما بعد؛ هو أن العلة أصبحت غاية لذاتها، بتأثير من الفلسفة والمنطق وبالتالي حادت عن منطلقها الصحيح.

[1] ـ الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ابن فرحون المالكي، تحقيق وتعليق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، ج 1: 208.

[2] . بغية الوعاة، ج1: 323

[3] . المصدر نفسه: ج1: 323.

[4] . النبوغ المغربي في الأدب العربي، عبد الله كنون، ط 2، ج1: 125

[5] . جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، أبو عبد الله محمد بن فُتوح بن عبد الله الحُميدي، حقّقه وعلّق عليه: بشار عواد معروف ومحمد بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 1429هـ . 2008م: 449

[6] . وهو التاريخ الراجح، وتفيد بعض الأقوال بأن ولادته كانت سنة 1910 أو 1915 أو 1918 أو 1919، ولعل أصحها هو 1910، فقد أشار إلى ذلك الشيخ حميد الصغير ،أحد تلامذة المخزومي (ينظر: مهدي المخزومي وجهوده النحوية، رياض يونس السّواد، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009: 34).

[7] . المصدر نفسه: 35.

[8] . المصدر نفسه: 35.

[9] . المصدر نفسه: 24.

[9] . المصدر نفسه: 120.

[10] . المصدر نفسه: 24

[11] . في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط 2، 1406 هـ . 1986م: 11.

[12] . مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت ، لبنان، ط3، 1406 هـ . 1986م: 403.

[13] . المرجع نفسه: 403

[14] . رسالة الحدود ـ الرماني ـ تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت ط 1، 1991: 12/4. (نقلا من كتاب مبادئ في أصول النحو، دار الأمل، تيزي وزو: 176.

[15] . ينظر: العلة النحوية في ضوء الممنوع من الصرف، شعبان زين العابدين محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط 1، 1432هـ . 2002م: 06.

[16] . الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تح: مازن المبارك، دار النفائس، ط 3، 1399هـ . 1979م: 64 - 65.

[17] . المقابسات، أبو حيان التوحيدي ، تحقيق :محمد توفيق حسين، بغداد، مطبعة الإرشاد ، 1970: 69

[18] .. الردّ على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تح: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، ط 1، 1366هـ . 1947م، : 151.

[19] . المصدر نفسه: 152.

[20] . مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط 3، 1986: 26

[21] . المصدر نفسه: 274.

[22] . في النحو العربي: نقد وتوجيه، مهدي المخزومي: 73.

[23] . المصدر نفسه: 92

[24] . المصدر نفسه: 120.

[25]. العوامل المئة النحوية، عبد القاهر الجرجاني، شرحه: خالد الجرجاوي، دار المعارف، القاهرة، ط2، د.ت،: 73

[26]. الخصائص، عثمان أبو الفتح بن جنّي، دار عالم الكتب، بيروت، ط 1، 1421هـ. 2006م : 117.

[27] ـ أصول النحو العربي في نظر النحاة، ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد، دار عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1410 هـ ـ 1989م: 211.

[28] ـ الرّد عَلى النّحاة، أحمد بن عبد الرحمن بن مَضَاء القرطبي، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط 1، 1399 هـ - 1979: 69.

[29]. الرد على النحاة: 87.

[30]. في النحو العربي نقد وتوجيه: 67

[31]. المصدر نفسه: 16.

[32]. المصدر نفسه: 77.

[33]. في النحو العربي قواعد وتطبيق: 66.

[34]. في النحو العربي نقد وتوجيه: 71

[35]. في النحو العربي نقد وتوجيه: 81.

[36]. الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1408هـ. 1988م، ج1: 419

[37]. في النحو العربي نقد وتوجيه: 80.